

الحكومة التونسية تقوض دور المصارف في إنعاش الاقتصاد

تقلص الودائع وارتفاع الفائدة يفاقمان شلل القطاع المالي



القيود المالية تضيق الخناق على التجارة والاستهلاك

ويُقاس شح السيولة عبر حجم تدخّل المركزي بوميّا، والذي وصل إلى مستويات كبيرة، بلغت العام الماضي 16 مليار دولار، وكذلك بمدى قدرة البنوك على تمويل الاستثمار. ويرى حسن أن الحل يكمن في اعتماد سياسات تشجّع على الإخّار ودعم قدرة البنوك على جذب المزيد من الودائع عبر توفير قدرات لوجستية ومنتجات بنكية علاوة على تقليص حجم الاقتصاد الموازي والنظام المصرفي الموازي. ويقول الخبير الاقتصادي إنه لا بدّ أن تكون هناك سياسة واضحة كاعتماد قانون للعفو عن جرائم الصرف وتمكين التونسيين والأجانب من فتح حسابات بالعملة الصعبة، فضلا عن ضبط معدل فائدة مناسبة لتشجيع الناس على إيداع أموالهم في البنوك.



جمال العويدي
نقص السيولة تفاقم بعد تشديد المركزي القيود على الودائع



رضا الشكندالي
الدولة تترامم القطاعات على الاقتراض من البنوك

ويتفق حسن مع الشكندالي في أن المشكلة الأبرز تتمثل في استمرار ضعف مستوى الودائع ما يجعل البنوك مهددة بشكل أكبر بمعضلة شح السيولة وضعف قدرتها على تمويل الاستثمار والاستهلاك أيضا.

عن مدى قدرة الدولة على توفير العملة لسداد مقرضيه أو أنها ستضطر مرّة أخرى إلى التدّين. ويهزّو خبراء هذا الوضع إلى حدّ انحصار نسبة الإخّار من نحو 21 في المئة إلى الناتج المحلي الإجمالي قبل 2011، إلى 8.2 في المئة فقط حاليا. ويربط وزير التجارة السابق محسن حسن ذلك بتدهور القدرة الترشّحية للمواطنين وتراجع وضع المؤسسات والشركات نتيجة انهيار قيمة الدينار وارتفاع نسبة التضخم. وقال لوكالة الأنباء التونسية إن "تراجع مستوى السيولة لدى البنوك، يعود إلى عدّة أسباب من أهمّها السياسة النقدية المشددة التي ينتهجها المركزي، والتي قامت على الزيادة في نسبة الفائدة ثلاث مرات متتالية".

ولا ينطبق هذا على عمليات المساعدة المالية التي يمنحها المركزي للمؤسسات المالية، التي تملك الدولة بشكل مباشر أو غير مباشر مساهمات في رأس مالها. ويمنع القانون أيضا البنك المركزي من الاكتتاب في سندات الخزينة العامة للدولة لكنه يسمح بذلك للبنوك التجارية مقابل الحصول على الفوائد المرتفعة جدا.

وبينما يقرض المركزي البنوك بسعر فائدة عند قرابة 7.8 في المئة منذ بداية هذا العام، فإن المؤسسات المالية تقدم قروضا للدولة بأسعار فائدة تصل إلى عشرة في المئة. وشدّد العويدي على أنّ هذا القانون الأساسي، الذي سوّق له على أنّه تكريس لاستقلالية البنك المركزي، تبيّن أنه في الحقيقة، "هدية قدّمت للبنوك التجارية". وأضاف "لقد أصبحت البنوك تجني أرباحا عالية جدا متأتية، بالأساس، من إقراض الدولة سواء بالعملة المحلية أو على النّوّة ممّا أنقل الدين العام، الذي بات يناهز 72.7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي عام 2017، حقّق القطاع المصرفي نسبة نموّ بين 11 و21 في المئة، في حين كانت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي في حدود 1.8 في المئة فقط، ما يدل على أنّ البنوك تراكم الأرباح على حساب القطاعات المنتجة.

وتصاعدت تحذيرات الأوساط الاقتصادية والمالية من تفاقم شح السيولة لدى البنوك التونسية، والتي يعزوها الخبراء إلى عمليات "شفط" السيولة النقدية من قبل الدولة لتغطية التزاماتها المتزايدة، الأمر الذي يهدد قدرة القطاع المصرفي على إقراض الشركات والأفراد وتمويل المشاريع الجديدة خاصة في ظل ارتفاع أسعار الفائدة.

ورغم تطمينات البنك المركزي بأنه قادر على تمويل السوق بسعر فائدة 7.75 في المئة، لكن تلك النسبة تجعل من الشركات والمستهلكين غير قادرين على تحملها بعد أن تضيق المصارف إليها نحو 5 في المئة. ويحاول البنك المركزي عبر تشديد السياسة النقدية، الحدّ من الإرتفاع غير المسبوق للحجم الإجمالي لقيمة الديون المتعثّرة. وتظهر وثيقة منشورة على الموقع الإلكتروني للمركزي أنّ قيمة الديون المتعثّرة بنهاية العام الماضي وصلت إلى أكثر من 4 مليارات دولار مقارنة مع 5.52 مليار دولار قبل عام. ويرى خبير الاقتصاد السياسي والتنمية جمال العويدي أنّ مشكلة السيولة تفاقمت إثر قرار المركزي، ويضغط من صندوق النقد الدولي، فرض تخفيض نسبة الإقراض من 150 في المئة على الودائع إلى 120 في المئة بهدف تشديد الضغوط على الإقراض. ونسبت وكالة الأنباء الرسمية للعويدي قوله إن "الخطوة تهدف بالأساس إلى إيجاد نوع من التوازن مع الإبداعات حسب المعايير المعتمدة عالميا وأبرزها معايير الامتثال والتقيّد بالمخاطر في اتفاقية بازل". وأضاف أنّ القرار اتخذ في توقيت غير مناسب، حيث تشدّد الحاجة حاليا، إلى توفير القروض نتيجة تدهور سعر الدينار، الذي يتطلب توفير سيولة أكثر لضمان توريد المواد الضرورية الأولية الخاصة بالإنتاج أو الاستهلاك. وقال إن "الإجراء دفع البنوك إلى خفض قيمة القروض الممنوحة للقطاعات المنتجة مما فاقم تعطيل الدورة الاقتصادية". وأشار إلى أنّ المشكلة الرئيسية تكمن في تعديل القانون الأساسي للمركزي وخاصة الفقرة الرابعة من الفصل 25 التي اعتبرت أنّ "البنك المركزي غير مخول لتمكين الخزينة العامة من سيولة أو قروض دون فوائد".

تونس - عزز نهم الحكومة التونسية المتواصل للاقتراض من القطاع المصرفي لتغطية العجز المالي المزمّن، المخاوف من عجز البنوك عن توفير السيولة النقدية لتمويل النشاط الاقتصادي في ظل النمو الضعيف للبلاد. وتزايدت التحذيرات بالترامم مع مناقشة البرلمان الأربعاء منح الثقة للحكومة الجديدة بقيادة إلياس الفخّاح، التي تواجه تحديات لا حصر لها لإنعاش الاقتصاد المنهك. وتعهّد الفخّاح بمواجهة غليان الأسعار والتصدي للغش والاحتيال ومكافحة الفساد والسيطرة على مستويات التضخم وإعادة هيكلة مؤسسات وشركات القطاع العام. وتعيق مشكلة شح السيولة النقدية، الذي يقدر في نهاية الأسبوع الماضي بنحو 10.7 مليار دينار (3.74 مليار دولار) توفير القروض لأصحاب الشركات في قطاعات الصناعة والتجارة والزراعة.

أزمة القطاع المصرفي	
●	3.74 مليار دولار حجم نقص السيولة
●	7.75 في المئة سعر الفائدة الرئيسي
●	12.75 في المئة فائدة قروض البنوك
●	10 في المئة فائدة قروض البنوك للدولة
●	72.7 في المئة نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي
●	42 مؤسسة مالية في القطاع المصرفي
●	8.2 في المئة نسبة الودائع إلى الناتج المحلي

عجلة فوسفات تونس تعود إلى الدوران

ويساهم مشروع الفوسفات بمنطقة المكناسي بولاية سيدي بوزيد، الذي بدأ فعليا في مايو الماضي بإنتاج 600 ألف طن سنويا. وفي حال إنتاج ستة ملايين طن، أي مليوني طن إضافية مقارنة مع 2019 سيوفر قطاع الفوسفات ومشتقاته مداخيل إضافية ستناهز المليار دينار (350 مليون دولار) في الناتج المحلي الإجمالي أي بزيادة في نسبة النمو بواقع واحد في المئة. ولا يحجب هذا التعافي الأزمة الكبيرة التي لا تزال تعاني منها تونس، في ظل المنحى التصاعدي الذي ما زال هشاً، بسبب الخطابات المحيطة للسياسيين وبعض خبراء الاقتصاد وموجة التحريض ومحاولات ضرب مناخ الأعمال.

ولمليون طن مقارنة مع ثلاثة ملايين طن من الإنتاج خلال السنوات التي تلت الإطاحة بنظام الرئيس الراحل زين العابدين بن علي أي بزيادة بحوالي 20 في المئة. ويتطلب بلوغ الإنتاج مستواه الطبيعي وفق شركة فوسفات فقصّة، عودة العمل في جميع أماكن الإنتاج في منطقة الحوض المنجمي، وعدم عودة الاحتجاجات التي أدت إلى توقف نشاط بعض الأماكن خلال السنوات الماضية. وتجدد الإشارة إلى أنه تم إنتاج حوالي 15 ألف طن من الفوسفات يوميا خلال الأشهر الخمس الأخيرة وإذا تمت المحافظة على هذا النسق التصاعدي بشكل يومي في هذا القطاع الحيوي سيحتجّز معدل الإنتاج 6 ملايين طن سنويا.

تونس - بدأت أثار خروج قطاع الفوسفات من أزمتها المزمّنة تظهر ليعزّز بذلك القفزة الكبيرة، التي يحققها قطاع السياحة، وليعطى بارقة أمل نحو إعادة عجلة النمو الاقتصادي للدوران مرة أخرى رغم العراقيل الكثيرة. وأظهرت أرقام حديثة لمعهد الإحصاء، أنّ إنتاج الفوسفات تضاعف خلال العام الماضي مقارنة مع العام السابق ليصل إلى نحو 4.1 مليون طن، ولكنه يبقى دون مستويات 2010 التي بلغ فيها الإنتاج ثمانية ملايين طن. وقفّز الإنتاج بنحو 46 في المئة وهي الأولى من نوعها منذ 2017 بعد أن كبّلت الاحتجاجات في الحوض المنجمي جنوب غرب البلاد نشاط القطاع. وبلغ معدل الإنتاج خلال السنوات الفاصلة بين 2017 و2019 نحو 3.6

الأردن يمتصّ غضب الفقراء بإقرار تأمين صحي مجاني

ضغوط لإشراك القطاع الخاص في إصلاح الرعاية الصحية

بعض القطاعات وعدم فرض أي رسوم جديدة في موازنة هذا العام، رغبة الحكومة في احتواء المواطنين رغم حاجتها لتعبئة موارد مالية إضافية لتغطية العجز وتوفير السيولة لتسيير شؤون الدولة. ويكافح الأردن من أجل كبح الدين العام الذي بلغ مستوى قياسيا عند 94 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي وذلك ضمن إصلاحات هيكلية طال تأجيلها.

فيما تنفق الوزارة نحو 3.5 مليار دولار سنويا، لتوفير خدمات صحية. ويشير محللون إلى أنّ السلطات الأردنية تحاول امتصاص الغضب الشعبي بإسناد حوافز اجتماعية خصوصا عقب ما عرفته السنوات الماضية من احتجاجات ومطالب اجتماعية. ويعكس تخفيف سقف الضرائب المفروضة على الأفراد والشركات في

الحكومي هم ليسوا أساسا ممن يغطيهم التأمين الخاص. ودعا وزير تطوير القطاع العام الأسبق ماهر مداحدة، إلى التركيز على الأيّام التي تشمل التأمين الحكومي المستفيدين من تأمينات أخرى، خصوصا تلك التي يوفرها القطاع الخاص للعاملين فيه. وأوضح أنّ ذلك يتطلب وقتا لحصر المستفيدين خصوصا أولئك الذين لا يعملون في وظائف ثابتة، أو لديهم دخل ثابت، مثل العاملين في الأعمال الحرة والقطاع غير الرسمي.

وأوضح الحموري أنّ هذه الخطوة ستزيد مخصصات التأمين في الموازنة الحكومية، إلا أنه في المقابل، ستخفف من تكاليف الإعفاءات الصادرة للحالات العديدة، التي كانت تتقدم للحصول عليها. وتؤكد الحكومة أنّ نظام الحوسبة والرقمنة الذي تعمل على تطبيقهما في الوقت الحالي، ستمكّن من إعداد قاعدة بيانات متكاملة للمستحقين لهذا التأمين، مما يستوجب إنجازها بأقصى سرعة متاحة.

وأكد جابر أنه كلما ارتفع الدخل تقل نسبة مساهمة الحكومة في أقساط التأمين ومن يزيد دخله عن ألف دينار سيدفع الأقساط المقررة دون أي دعم حكومي. وأشار إلى أنّ الهدف من هذا الإجراء أن يكون المواطن ممجيا صحيا، عبر حصول الجميع على بطاقة تأمين صحي، ما يجعل تأمين الخدمات أسهل وأسرع، خصوصا ما يتعلق بالأمراض الطارئة. ويرى خبراء أنّ من شأن توسعة مظلة التأمين الصحي في الأردن، المساعدة في تغطية عدد أكبر من المستفيدين من ذوي الدخل المحدود.

عززت الحكومة الأردنية خطواتها في تحسين الخدمات الاجتماعية من خلال إعلانها لخطّة لإدماج العائلات محدودة الدخل في نظام التأمين الصحي المجاني في خطوة اعتبرها خبراء تعكس رغبة السلطات في امتصاص الغضب الشعبي المتفاقم والمحافظة على السلم الاجتماعي رغم هشاشة الوضع الاقتصادي للبلد.



أفاق جديدة لتطوير الخدمات الصحية

وقال إن "التأمين الصحي ليس مسؤولية القطاع الحكومي وحده، بل يجب أن يتحمل القطاع الخاص دورا بشمول متنسب في التأمين، وجعل ذلك إلزاميا في مؤسسات القطاع". وجسدت الحكومة بهذا الإجراء تعهداتها السابقة بتخصيص 52 في المئة من الإنفاق الرأسمالي في موازنة 2020، وبالبلغة حوالي مليار دينار، لدعم قطاعات النقل والصحة والتعليم. وبحسب بيانات وزارة الصحة، فإن الأردن ينفق نحو 8.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لصالح قطاع الصحة، وهي نسبة مرتفعة. وستدعم الحكومة اشتراكات التأمين الصحي بحسب الدخل الشهري للأسرة،

ومع ذلك شكك رئيس اتحاد شركات التأمين الأردنية ماجد سميريات في قدرة الحكومة على تنفيذ هذا القرار. وقال إن "الحكومة تحدثت عدة مرات عن التأمين الصحي، إلا أنه لم ينجح حتى الآن". ولفت إلى أنّ شركات التأمين بالقطاع الخاص، لن تتأثر بمثل هذا النوع من التأمين، لأن من سيغطيهم التأمين

ووقف النظام الجديد، سيتم منح تأمين صحي لكل من يقل دخله الشهري عن 300 دينار (حوالي 432 دولارا)، بينما من يتراوح دخله الشهري بين 300 إلى ألف دينار (1410 دولارا)، فسيتم دعم أقساط التأمين من الحكومة بنسب تتراوح بين 30 في المئة إلى 90 في المئة.

وسعد جابر
برنامج يبيح لغير المؤمنون دخول نظام التأمين الصحي

ومع ذلك شكك رئيس اتحاد شركات التأمين الأردنية ماجد سميريات في قدرة الحكومة على تنفيذ هذا القرار. وقال إن "الحكومة تحدثت عدة مرات عن التأمين الصحي، إلا أنه لم ينجح حتى الآن". ولفت إلى أنّ شركات التأمين بالقطاع الخاص، لن تتأثر بمثل هذا النوع من التأمين، لأن من سيغطيهم التأمين